

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عدد دوم قرن هجری
مقام دوم

م
و سوال

سید

کے
الہامی پیر

اول ما خلق الله العقل وكان حاله قواما بالاضافة الى حال البصيرة
 بالاضافة الى البصيرة في الايام الاولى من النشأة من كمال البصيرة كذا في بعض النسخ
 وذكر في بعض النسخ ان الله تعالى ان جعله في صورة النور المذكور واما العقل
 واما منعه فلهذا منعه من ان يرى هذا العلم في الكلام في العقل الذي هو
 صفات الكيفية بسبب حصول علم قول واما في النسخة فمما ذكرناه
 ان النور في العقل يدل على ما يراه العقل النفس ولذلك قال في الاشارة الى
 قولنا انهم لو كان القابل بهذا المعنى منكر المظهر في العقل على القوة المذكورة
 ان لو كان في يد بها وكون مقصوده من هذا هو ان ينفذ ان يخلق العقل على
 لا يخلق على قوته كما يدل عليه في اول ما خلق الله العقل فخلق العقل فقال
 فخلق في العقل حيث خلق في الاول ان يقال انما الورود في الشاهد انما
 بهذا المعنى فمما ذكرناه من هذا المعنى ان سببا للعلم في عدم تقيده بالعدم
 تقيده العلم بالعدم والاشهاد في ان يكون ما بان يقول في غير العلم في الا
 في معرفة العلم في انما يعرف باللام الاستغراق اشارة الى العلم
 انه يسبغ في انما العلم فان في ما في الا في العلم في ان عدم تقيده
 اشارة الى ان لا يخلق الله العلم في ان يخلق في العلم في عدم تقيده في
 العلم في الاستغراق والذي يفهم من عدم تقيده هو ان يكون القابل
 في عدم تقيده في ان يخلق في العلم في الاستغراق والبراهمة في العلم في

بأنه خلقه

العلم

العلم

الحكم في نفس العادة بل في العلم بالعادة وهو ما لا بد من الاستفادة او العلم
 به لا يفي عليك ان لو كانت هذه الشبهة لم يثبت لنفسه ادعى الحكم بالعادة
 النظم وان العلم في اثبات عادة النظم المعنى ان الحكم على ما تقدم بالعادة
 والمصداق في العلم بالعادة النظم المخصوص بالعلم بالعادة ذلك النظم المخصوص
 لان اثبات القضية الكلية الفاعلة على كل وجه مخرج من العلم بالنظم المخصوص هو
 على العادة في العلم بها ولا شك ان حكمه بالنظم المخصوص كونه مخرج من العلم
 للكلية في اثبات تلك الكلية بالنظم المخصوص يستلزم اثبات حكمه بالنظم المخصوص
 اعادة العلم وان اثبات الشيء نفسه هو وقد يقال انه حاصل من اصول العلم
 العلم بحال اثبات عادة النظم المخصوص بالعادة النظم المخصوص بل العلم
 اثبات الشيء نفسه لان معنى اثبات حكمه بالنظم ان العلم يستلزم العلم
 بان العلم بالعادة ما لم يتعلم الحكم وهذا انما يتوقف على كون النظم
 لكل العلم بالعادة الذي لنا يحصل كثر امر النسخ من هذا نظر المصنف
 انفسه عن كونه مقضية للعلم فاللزام على تقدير ان القضية الكلية بالنظم المخصوص
 استفادة العلم بان النظم المخصوص من مخرج نفس الحكم كونه مقضيا ولا خلاف
 استفادة العلم بالعادة من نفس عادة لعدم لزوم اثبات الشيء نفسه
 في اعادة العلم بالعادة في اعادة العلم بان النظم المخصوص
 استفادة العلم من تلك النظم والعم بالعادة في العلم استفادة العلم بان النظم

العادة

القضية

في القضية مترتبة فيعلم

مكونة

وان ولي اه يعني ان قوله باول التوجه يدل على ان المراد بالاد
يحتاج الى سبب احدهما وقوله من غير اعتبار اذا التوجه يدل على
ان المراد بالاد يحتاج الى سبب احدهما العلم انما يدل باول التوجه
حسب سبب من الدسباب سور التوجه وانما قال والاولى لانه
لا يمكن ان يقال ان المراد بالتفكير المحض للتوحيه فالجواب من غير اعتبار
الاولى لانه من غير اعتبار من غير اعتبار او قدس او غيره
تفسير الاول التوجه اه يعني جعل قوله من غير اعتبار الى تفكير
او بيان الاول التوجه فكيف المراد باول التوجه ان الدسباب الى
شيء اصله في فهم منه فلا يراد ان الدسباب الى الفكر والتفكير
لا يلزم تقريره لانه لا يدل على ان المراد بالتوجه هو الدسباب
لمباشرة الدسباب يجوز ان يكون حصوله بالحدس والتجربة
الى صديق باستقار الحدس قال بعض الفاضل به فيه بحث لانه
ما حصل بالحدس والتجربة خارج من المقسم فان كان كذلك
يتعلق بما سوى العقل من الحدس والفكر والاولى هذا مما انفك
من وجه حصول الدسباب في الشك من الحدس والتجربة والبد
هيات وانظريات مرجع الكل الى العقل فانه يفتخ الى العلم بالحدس
النفقات او انما من حدس او تجربة او ترتيب مقدمات فانه قد
في ان ما ثبت بالحدس والتجربة داخل فيما ثبت بالفعل ولما قال
لا بد من تقرير الشك لانه يلزم لقرره البعض من ان ما حصل
بعد الاستقار الحدس فهو حاصل بدون مباشرة الدسباب يعني
ان مباشرة الدسباب ليس مستفاد من حصوله بل من
الظن من عبارة المصنف اه يعني ان الظن من مجموع عبارة المصنف وتقرير الشك
به حيث ذكر المصنف في قوله في مقابل الدسبابية وتقرير الشك
في مقابل الدسبابية المفسر بالذكر ومناه ما لا يكون حصوله
مباشرة الدسباب هذا هو الوجه في قوله ويستخرج من قوله

المذكور لأن حصوله هو قوتها على التناقض في المقدور وهو المقدر
المقدور تكون كسباً فلا يصدق على المثال أنه حاصل بدون مباشر
الأسباب بالاختلاف قبل أن المراد ما يكون تحصيله مقدور بعد
الاتفاقات وهو النظر في ما يستلزمه من قبله من الأسباب
بصرف النظر عن الاستدلال والتعريف في نفسه والافتقار في ذاته
ولا يخفى أنه تكلف مع أنه يلزم أن يكون النظر ورثاً والكنه في معنى
للمقدور دون انحصار والادعاء على خلافه وأنه يلزم عطف
على قوله أن المثال المذكور ليس هو ما هو الظاهر أنه يلزم على تقدير أن
يكون النظر ورثاً ما يكون حاصله بدون مباشرة الأسباب أن يكون
حال بعض العلوم من التوقيفات والحدسيات من غير أن يكون
أنه العلم الثابت بالفعل على ما هو في الشئ من وجهه هو كسب
ضرورة أنه ليس بغير ورثاً لعدم حصوله بالاستدلال والكنه بآول
التوقيفات في الحدس على ما يتصور في كونه من غير حصوله بالاستدلال
والكنه من العلم الثابت بالفعل على ما ثبت بالاستدلال وما ذكرنا
فهم حقيقة ما قاله في هذا الموضع من أن العلم بالحدسيات
بغير ورثاً من التوقيفات في كونه في الكسب بالاعتبار في نسبة الأسباب
قد فعل فيه ولا شك أن انتقال الحسن وتكرار ذلك من غير عطفها على ما
يكون بالاستدلال كما يدل عليه قول المصنف في ما ثبت منه بالاستدلال
فإنه لا بد وأن تكون الكسب المطلق ما يكون حاصله من كسب من
الأسباب فاعلم وبكيفية أن يقال إن التوقيفات والحدسيات في العلم
في النظر ورثاً لأن حصولها ليس هو العلم بالحدسيات في التوقيفات
فوسطها غير غير علمية في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
وغير العلم بالحدسيات والحدسيات في كونه في كونه في كونه في كونه
لاستقامته في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
المراد بالحدسيات في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
توسط النظر فهو غير ورثاً في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

والتي هي ثابتة وقها في قبابها من ان يكون الاستدلال والاد
 ولي انت حجة اني ان ما ذكره ان ربح ايقظ صبي وعل الوجة ما يشاء
 كلمة ما عينة الخ بعن ان المراد بالعلم الحاصل بتجربته ان النظر وره
 من الحق من العلم الحادث والحادث ليس يتقدم الحاصل له ما بع الحاصل
 وما من ثمة الحاصل وان لم يحصل كالعلم بحقيقة الواجب فانه كان
 كان يقدر على علمه انه علم من ثمة الحاصل وليس يقدر مقدور
 البشر على ما هو منه تهي اهل الحق من ان العلم بحقيقة تعالى فكله على حال
 بياشرة الاسباب بعينه انه لم يجد طارئة تكمل حقيقة بعد السجود والرب
 لا علم الا انه ليس بما حصل بالفعل فمن قال ان النقض بالعلم بحقيقة الوجب
 بان يرد على ما ذهب من قال انه يتفق العلم بحقيقة الواجب لم يات
 رتبة لان الفاعل ما يشاء العلم بحقيقة مع الحكماء ونه من التاخر من وا
 مع فرت هذه التعريف جمهور المتكلمين قال بعض الفضلاء والفقهاء
 مقبرة ما حجة العلم فلهذا حجة الى التقيد بالحق واراد الحق العلم
 على ان لا يكون له كونه ليس على ما ليس من ثمة ان يحصل الحق
 اقول ان العلم بالحصول في ما حجة العلم انما يظهر على ما حجة الحكم ومن انه
 الصورة التي صدرت على ما حجة المتكلمين من انه حجة بموجب تميز
 او بتكليف آه فغير طموح ان يكون تلك الصفة حاصلة فغير طموح
 وعلى تقدير التسليم واطلاق العلم على ما من ثمة الحاصل من حجة
 فيما بينه يجوز ان يكون النفس لرفع ذلك الاسباب وانما ان حقيقة الوجب
 ليس كذا الحاصل فهو من حيث الحكمية وبعض المتكلمين في العلم واما
 خلافه كما صرح به في شرح الموقف كقولهم مردخلة بعن ان ربح
 المواضع عرف الفروقات ما حجة الرفع والحياتية ليست
 حاصلة بموجب اللاحس المفدور لنا والاحصان الجسم في جميع الولا
 هو حقيقة في هذا ان الصفاوى اسكر مودية الاموال الواحد اثنين
 فيكون ذلك بل لا بد في حصول من تصور اخر فظهر العقل ان الجسم
 بمنزلة كقول تلك الامور في بعض النواحي تلك الامور غير مفقودة

انما الذي يتوقف على حصوله هو ان يكون له القدرة على فعله
 او مع الاصل نفس والاكسبية حصولها فلو كانت مقدورة فلو كانت
 فلو كانت فلو كانت فلو كانت فلو كانت فلو كانت فلو كانت فلو كانت
 وليس الامر اظهر مدخل فيها والقدور بان يكون ان يكون منها
 امور يتوقف عليها حصول الجوامع ولذا تعلمها بصفة محال في العلم
 العقل والادراك ان يكون البديهيات الاولى انما هو موقوف على
 امور لا تعلمها وفيما قرأنا في تلك الآراء الى دفع تفتة اوردها
 في هذا المقام تركنا ما هو من احوال المرام وجوابه ان الذي
 آه حاصل ان من ادرك الحقيقة في نفسه لا يكون بالقدور
 مستقلة في حصوله والاكسبية بالقدور مستقلة فيه فيدخل تحت
 في العلم في نفسه بالقدور مستقلة في حصوله ولا بد من
 بالقدور كذا في ذلك فيدخل تحت في العلم بالقدور
 المقدور في ذلك فيكون القدرة مستقلة في العلم بالقدور
 وان النظر في ذلك فيكون مستقلة في العلم بالقدور
 مستقلة في حصولها لتوقفها على الذات في العلم بالقدور
 بالقدور الاستقلال بالقدور في العلم بالقدور
 قدرتنا عادة والقدور في العلم بالقدور
 ما ذكر ان يكون الامر ان يتوقف عليها العلم بالقدور
 بالقدور نفس العلم بالقدور ووجه التوقف آه حاصل في العلم
 والقدور اوله في العلم بالقدور في العلم بالقدور
 العقل في العلم بالقدور في العلم بالقدور
 من الدلائل ان العلم بالقدور في العلم بالقدور
 في العلم بالقدور في العلم بالقدور
 في العلم بالقدور في العلم بالقدور
 في العلم بالقدور في العلم بالقدور

انما يلزم لو كان المعلوم من عبارة البداهة ان الحاصل على نظر العقل
المتقسط الى النظر ورست واللا في قسم من الكسب القابل له وليس
كذلك بل قد تقرر انه لا يتصور حصول العلم سواء كان ضروريا او ظاهريا
بما يدور من سبب من الاسباب وما حسب البداهة قسم العلم القابل
لسبب من الاسباب الى قسمين ثم قسم الحاصل بالبرهان الخاص على
وهو نظر العقل او توجهه وملا حظ الى النظرية كسب والاسناد لل
والا سبب ان لا يلزم من كونك ان لا يلزم من كونك كون قسم السبب
قسمه او ليس نظر العقل من الاسباب الباقية فليس يكون
العلم الحاصل به على ما حصل بسبب مباشر فيكون داخل في الكسب
ويكون النظر ورست قسمه من قسمه انما هو نظر العقل على
العقل وتوجهه الى سبب لا يكون على وجه المباشرة كما في الوجه الثاني
كالعلم بوجوده وتغيره او انه فانها حاصل على نظر العقل الذي
يكونت بمقدرة التعبد وان يكون على وجه المباشرة كما في النظر
بجانب البداهات التي موصوفة بالبداهات فانها حاصل على
العقل التي هي حاصل على التقدير والافتقار في حصول منه بدون المباشرة
يكون ضروريا وما حصل منه مباشرة فيكون نظريا بالاعتراض المذكور
الذي قد اشبهنا به في كلامه الموصوف في
المتقسط هو الذي سبب اليه حقيقة يكون ان يكون من المقسم
في المقسم التي حصلت اليه حقيقة اسم المقسم عليها مقوم من جهة
غيره ان يكون نظر العقل الذي لا يحصل في حقيقة المقسم على وجه
قسمه من المقسم وهو من القسم الباقية فليس نظر العقل متحقق
في المقسم الباقية وليس المقسم مباشرة متحقق في المقسم الباقية
الصادق وليس نظر العقل في كماله متققان في النظر والمقسم
في ورست والاسناد للاداء في قوله ثم الحاصل نظر العقل ضروريا
يحصل بول التوجه انه هو العلم الحاصل بالاداء في المقسم الباقية
في مقبولة فلا يكون النظر ورست في المقسم الباقية فليس

من غير ان يكون له ما قبله لا يجوز ان يكون بين المقسم والمقسم
 عموم من وجه يعرف ذلك من مله حظه مفهوم التقسيم والامر بالامر
 الحيزان اما التقسيم او السود الحيزان ابيض او حيزان السود لانه وان
 لم يحاين يكون بين المقسم والمقسم من وجه كونه جازي بين
 المقسم وقسم المقسم من وجه كونه جازي بين المقسم وقسم
 المقسم بل تحقق الامر ان الابيض الذي هو قسم يحصل بقسم
 الحيزان ابيض من الحيزان من وجه وهذا القدر كونه كافي لا يلحق
 نعم مرد على التقسيم انه يعني الفرد رتبة في التقسيم التي لا تحول على ما يحصل
 بدون فكر كذا لا يجب لو لم يحل عليه بلزم التقسيم بل لا حل له بل
 على ما يحصل بالامر من غير سبب في سبب سبب سبب سبب سبب
 العقل في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 انها حاصلان في نظر العقل وليست بدافئتين في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 حصولها بدون التوجه لتو فقه على الحدس والتوجه وللا في الفرد رتبة
 لا في عدم احتياجها الى نوع تفكر ففهم في دفعه الى جعل تولد من
 غير احتياج الى التفكر في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 وهو ما يحصل بدون فكر ففهم على عمل الفرد رتبة في الفرد رتبة
 لزوم التقسيم على ما طعن بل عدمه في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 في فرد من غير احتياج الى التفكر على فقه الفرد رتبة في الفرد رتبة
 الى سبب من الاسماء المتشابهة فيكون الحدسيات والتجربيات
 داخله في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 الحاصل بدون الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 محتاج الى الالتفات المقدور في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 ما هو تالك ففهم ان ما قاله الفاضل المحقق وانست ففهم ان هذا الكلام
 في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 المقدور كانت داخله في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة
 باقتناء مقدور حاصل في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة في الفرد رتبة

وقد كان الضرور من نفسه لاكتسابه فيلزم ان يكون قديم
 قديمه فيحتاج الى جوهرية بعدد من القوم من اجل ان يمتنع
 المتصور ان الضرور من نفسه لا يكون له كل تلك السبب
 والتجزيات والضرور من نفسه لا يكون له بل معصومه ان ما ذكر
 السبب ان في كل الضرور في ذاته لا يمتنع الثاني دفع التناقض
 بغير عدم التناقض في الكلام بل دفع بتفقدان الحوادث من
 ذلك واعلم ان مقصود الممتنع من قوله وثبت شعرت كيف قيل
 التناقض انك لا يمتنع له اعتبار المعين للضرور نعم فيه الهم
 التناقض لكنه يرتفع بآدلى تأمل فيحتاج الى دفع الممتنع
 الالهام من الاسباب المفيدة للعلم بالنسبة الى عامة الخلق
 غير الاسباب في التلاوة وحتج من دفعه الى حجت في دفعه
 بالحدس والتجربة والوجدان وهو انه ليس لهم عرض متعلق
 بجهل وكان الحاكم في جميع ذلك العقول وان كان باستعانة من
 الحس والتجربة والوجدان والالهام لكنه ليس سببا عاما للخلق
 فلا يكون داخل في المقسم او المقسم غير الخلق وذلك في
 دفعه الى ما ذكره ان الله تعالى هو الله لان الالهام ليس من
 الاسباب المعرفه الف والشيء انما هو من كونه من الالهام
 وجوابه انه خلاف العلم لان المقسم من العلم هو العلم
 او المرضي به وفيه اعتدادا كآه لا يتكفى ان يكون السبب
 للعلم بل في كل المعرفة يشتمل الضمور والاعتقاد والالهام
 في العلم في فادح لفظ الضمور في العلم في فادح لفظ الضمور
 المقسم لان العلم في كل ما يقبل العلم في كل ما يقبل المرضي
 على القوت من العلم في كل ما يقبل العلم في كل ما يقبل المرضي
 العلم في كل ما يقبل العلم في كل ما يقبل المرضي
 العلم في كل ما يقبل العلم في كل ما يقبل المرضي
 العلم في كل ما يقبل العلم في كل ما يقبل المرضي
 العلم في كل ما يقبل العلم في كل ما يقبل المرضي

والعلم بمقتضى العلم الذي رتبة على ان المراد بالمعرفة التمهيدية التي ولا يفتي ان
ما ذكره المشرك من بول وجواب برده فان كل علم معنى المطابقة فخلق المتبا
رو غير مستبعد ان كان قد اذ كان المعرفة العلم يكون المطابقة مقصورة في مقهور
وتبهم فخلق المقصود كلمة كان متبا غير مرسية لانه قد جزم الشارح
فيما سبق بان العلم عندم لا يطلق على غير التيقينات حيث حل ان
خلق الالهي في ان ام الذي بمعنى عدم احتمال ان يقض حاله وما لا يفتي
لكلمة كان المتقدمة بالظن فتأمل وجه التامل ان عبارة المقصود لا يدل
على غير ما هو العلم فلهذا يطلق بمعنى الادراك مطلقا فتبهم على ما بالضرورة
فيما سبق ولكن ينبغي ان يحل التبا في حيث تم التوليف اوله وحده
تأنيلا لتقبل جميع المقاصد الاسباب في الفلكية فربما يحكى على ان الحسني
بالعلم مطلق الادراك لان الاسباب كثيرة كالغير المقرون والالهام
وغيره الاحاد والروايات فقلت يجوز ان يكون العلم للاسباب المتقدمة
للعلم بل خلف رتبة القدر كما في الادراك كانه ان شاء الله الى وجه
التسمية والاسمية فان العالم مشتق من العلم بمعنى القدرة فلهذا
يكافي ثم يختم ثم قلب على ما سوي الامر من الموجودات لانه في العلم
به الصانع وليس من التوليف اذ لا ييسر خبر من التوليف
حقائقه عند الشك والادراك الاستدراك لانه على الغير على المحيط المصطلح
فخرج الصفة من ان لا يستعمل في ما وثائقه بدونه والمتمسك به
يؤد على ان حمل الغير على المتشقق القوي واخراج الصفة من اذ العلم
به الصانع وحق ان المتشبه هو لانه ان حمل الغير على المصطلح عليه
عن العلم وحق تقدير التسمي بغيره ان شاء الله فلو كان من الموجودات
لان التسمي المصطلح لا يطلق في غير العلم الموجود بقول ان رتبة
ان المراد به يعني ان كان التوليف العالم من ذكره في المقاصد
وجاهي الدول جواز العلم في العالم في التسميات في ان الموجود
بأنه انشأ في انشاءه من مطلق في التسميات في انشاءه في انشاءه
الجميع وقال من الموجودات بانه في انشاءه في انشاءه في انشاءه

انه فان اتينا ان لا عقل له من الاجناس انما اشارة الى عدم قوا
 اطلاقه على الجزئيات في معنى قوله من الموجودات من الممكن
 الموجودات وانه اطلاق العالم على كل واحد من الاجناس
 اشتبه اسم الله اسم موضع بل قد راى المشترك بينا وبين
 جميع الاجناس ان لا يكون له اسم من الله تعالى فان التعلق بالقدرة
 للموضع بحيث كل جنس كلفه العين قول بل لا يمكن ان يكون
 موضع على ما هو عليه من جهة واحدة فانما يخصه من كل جهة واحدة
 كما ان موضع على ما هو عليه من جهة واحدة مشترك بين جميع الاجناس
 كما ان اطلاق العالم على كل واحد من الاجناس وعلى كل اطلاق
 على ما هو عليه من جهة واحدة مشترك بين جميع الاجناس
 انما اسم لكل عطف على قوله فقد راى المشترك الى ان
 الى ان ليس اسم الله على ما هو عليه من جهة واحدة كما ان
 والتعلق بالقدرة مشترك بين الكل وكل واحد من اهل الوجود
 الله بل ضرورة دالة على ان الله في نفسه هو الكل في هو اسم
 لكل جنس وليس اسم لكل مجموع بحيث لا يكون له افراد بل
 اجزاء او شئ من مجموع انتهى كلامه فان قيل عبارة الله صريحة في ان
 للمجموع حيث قال بجميع اجزائه دون جزئية ففي تفسير كلامه
 بان كل جزء من اجزائه مشترك في ذلك فان قوله بجميع اجزائه
 فليس كل جزء من اجزائه مشترك في ذلك بل هو مشترك في كل جزء
 بجميع العالم بجميع اجزائه حادث في نفسه اشتراكه الى ان كل جنس من
 الاجناس حادث مع حدوث اجزاءه فليس مشترك فيها في الحقيقة
 مشترك جميع جزئياته منها كما قال جنس مشترك مركب من احوال
 والاشياء فهو مشترك في كل واحد من احوالها فليس مشترك في كل
 احوالها وجه مشترك في كل واحد من احوالها فليس مشترك في كل
 احوالها وجه مشترك في كل واحد من احوالها فليس مشترك في كل
 احوالها وجه مشترك في كل واحد من احوالها فليس مشترك في كل

و ایتا الی فریاد الربیع و ایتا الی ۳۳

بصدق عليه انه متجزئ في نفسه غير متجزئ في الخارج مع عدم صدق العوض في الخارج
عليه او المشهور انه ليس بعين فكيف يعيد في حلية الصيام بل انه لا يتحقق وجوب
كل انفس باقية في نوع هذا النقص من ان الوحدة النوعية معتبرة في تقسيم العالم
الى العين والعوض والصورة المفروضة لما في الجمع الصالح للعين لانها مركبة
لما تم العقل عيانا الحشيش بان تحقق الصورة في الصيام بالذات فيكون
مع انفس العين ويكون التقاض انحصار النقص وليس في خصوصه ان يصدق
فوق قيام العين بالذات ولا يصدق العوض لانه مختص بعين وليس بعين
فكيفية في اعتبار الوحدة الحشيش في القسم لا يتحقق في كل المشهور لان النقص هو
الى انفسها فها تسمى الاجزاء المتقطعة التي اعتبرها العقل حيا ونوعا وبه فخر ان يكون
اعضاها المتفرقة فاما لو اعتبرها في غير وجه فكيف يمكن جزم الوجود وادعاء عدمه في كل
المكان لان في التفرقة ان لا يكون جزء من التفرقة واسطة في العوض والتفرقة عليه
فما لم يجمع ما هو في واسطة جزئية من العين ولا ينقص في نفس تمام العوض
لا يصدق على ذلك ان كركب التفرقة واسطة بوضوح بل في واسطة جزئية دورا الى انفسها
بل عين وجوده اذ اعلم انه قد اشتهر فاجبتهم ان يصف وجود العوض في الموضوع ان كان
وجوده هو وجوده في الموضوع وفي السيد الشريف في شرح الواقداني بعد ما يري
الاشياء بحسب ما يشاء من كون وجود العوض في نفسية وجوده في
وغيره به انفسه او كثر في وجوده في غير فقيهه في مقابل على خلافه في

قوله
البيان
المرفوعة
مفردة

لا يفرق بين شيئين بحسب العقل كلياً ومهما لا يقام الوهم ففرق بين شيئين بحسب
 خبرنا وفائدة إيراد الفرض في الوجود والقيود على الاختصاص والقيود لا
 لا يقدر على الاحتفاظ بالاشياء في الفرض العقل لا يقدر على الاحتفاظ بالاشياء
 لا يفرض العقل والشيء المتساوي غير المتساوي كما في شرح الاشارة لمحقق الطوسي
 في معنى من كل واحد كماله لا في عبارة انهم في الفرض وجه التماثل لا في
 العلم انما يفرض لا يشك في العقل على الاختصاص والما وجه الانقسام العقل
 قبل ان يفرض في نفس الامر مقصور بوجه الانقسام لا يكون مقصوراً على
 ما في النفس الذي كماله لا يفرض العقل لا يفرض العقل كما في فلكنا لا في
 ان يفرض العقل لا يشك في العقل على الاختصاص والما وجه الانقسام العقل
 في العقل العقل في كل شيء يعني ان المراد بوجه انقسامه من العقل العقلية
 العقل انما في نفس الامر لا مطلق تصور العقل في شيئين لا في فرض في
 من الاشياء ما في العقل فرض كل شيء وتصوره حتى عدم نفسه بما قرره العقل
 بعض العقل لا في الاختصاص في هذه الكليات في خبر المتكلمين لا يمكن فرض في
 صنف في كثير من الفرض في فرض كماله في فرض كماله في العقل في العقل
 العقل يعني الفرض العقل لا يفرض العقل لا يفرض العقل لا يفرض العقل
 في فرض في شي من الاشياء على ما يفرضه ولا على العقل في فرض في
 العقل لم يكن حاجته الى التقييد بالاطلاق فان يجوز انقسامه في فرض في

تعلقها بالاشياء

اشياء

الاشياء

من
موضوع

من شذوذ الشيخ

والعلم

والعلم

بغير تنقيح

وهو كالمقدار الجوهري
لا طرف له انما ركنه ثلثة
طرفه ثمانية فافضل له
من الكثرة الحقيقية غير متناهية
في الوضع

على ان الشئ لم يقل هو جوهر اخر من غير ان يكون له حقيقة
وهو جسم ان يقال ان جوهر الجسم المركب الجسم هو وان كان لا يكون له حقيقة
هو من جوهر من غير ان يكون جسما على الحقيقة بل هو من جنس الجسم
لأنه يقول آه ثم هو اجاب عن الخرافة العقلية على غرض العلم بكونه والاعراض
الاخر لا مطلقا بل بالذات والاعتبار والاعتبار بالاعتبار انما هي الصنع وصفا
وهو لا يعلم من اجزاء المعلومة الوحدية وعدم وحدتها في الوجودات
بناء على غرض العلم بالوحدة واحتمال الوحدة آه هذا جواب عن الاخر اقول انما هو
ان المركب من الوجودات بل ان كان محتملا لانما يوجب اليأس فلهذا لم يلق
ما ورد في عبارة تميز المركب بالذات والاعتبار في الوجودات بل انما هو
اليأس كما في عبارة التفتيش في شذوذ في غير الخط المستقيم بل هو من جنس
بل هو بيان الخرافة انما الخرافة من وضع الكثرة الحقيقية على السطح الحقيقي للكرة
على قدر ما بها يخرج من او اكثر وجود الخط المستقيم فمعرفة انما هي بالخاصة من الكثرة
يكون منطوقا على السطح فيكون مستقيما الكثرة المستقيمة ان كان في وجوده مطلقا
بالحصل سواء كان مستقيما انما هي الكثرة الحقيقية عند عدم وجود الخط المستقيم
خرج انما هي الوضع والعدم وجودها في الوجودات في الحقيقة مستقيمة بل هو من جنس
بجانب الخط المستقيم فان كان مستقيما في الوجودات في الحقيقة مستقيمة بل هو من جنس
نقد محذور فانما هو وجود الخط المستقيم في الوجودات في الحقيقة مستقيمة بل هو من جنس

العلم

بالفعل المنحط المستند بالقوة موجبة وفيها عندهم معنى المندوسم حصل له خطا مستند
 فاما خطا عندهم الذي بعض المتكلمين ذهبوا الى ان السطح مركبة من خطوط اجزائه فلو
 خط المستند موجودا فيها بالفعل عند ذلك لبعض هذه الحقيقة جازية الحق ولا يتجلى
 لانها تنحصر في نقطة بخط بالفعل في قول الشبه ولا لا كان فيها خط بالفعل له فان
 جازيها المستقيم مطلقا ياتي في الكثرة المحققة للمعنى لان يكون بانه انواع وانواعها
 يتم لو كان قد استوفى في قوله على سطح حقيقة من الكثرة على خط الشبه على ذلك بعض
 والظاهر ان المراد ما يكون به على حقيقة الكثرة مطلقا سواء كان مستويا او مجزئا
 في هذا الاستدلال انه وضع الكثرة محققة على السطح المحقق لكونها مستوية لا
 غير مستوية لانها لو كانت بغير ذلك كان في الكثرة خطا مستقيما لان وضعه على السطح مستويا
 وهو مستقيم ان وضعه على غير المستوي فلم يكن الكثرة محققة لان وجود خط بالفعل
 الكثرة محققة عندهم على ما عرفت وواضح
 ان جميع مراتب الاعداد من الواحد الى غير النهاية اكثر مراتب التي تحتها من نفس العشرة
 من ثمانية الى تسعة فخط العشرة مطلقا بعد على صفها المضاف المجرول من الاعداد
 وتخصيص ان جميع مراتب الاعداد اكثر مراتب العشرة لسموها مراتب الاعداد والافعال
 كلها غير متناهية وبقاها بوجهها الى جميع مراتب الاعداد الى كل واحدة اكثر مراتب
 بعد العشرة من كل مرتبة مثلا مراتب الاعداد اكثر مراتب العشرة التي بعد العشرة
 بعد الاعداد ومرتبة العشرة اكثر مراتب المئات التي بعد العشرة ولا يخفى ان كل واحد

حيث
 الفاعل
 مستقيم

[illegible]

والذي لا ينفك عنها فيكون له في الوجود ما لا ينفك عنه في الوجود
بمعنى انما لا ينفك عنه في الوجود كل من الوجود والوجود في الوجود
لكن في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
انما هي على قدر ما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
المساواة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بمعنى انما لا ينفك عنه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
غيره في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بمعنى انما لا ينفك عنه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الى الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وكذلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
والصفات ليس في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الى الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لا واسطة بين الحكم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ولا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
للعوض في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
جميع افرادها لان الصفات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

[illegible]

الى الوجه الثاني من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
هذا الوجه من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
مقصود من ان في وجه الثاني وفي وجه ثلث من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود
هو وجه من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
في وجه الثالث من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
المتطوع يكون كونه كونه من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود
تختلف المتطوع من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
الى ان آه من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
كذلك من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
والا من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
وجوده يكون من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
ثم اجاب عن بعض العقول بان ذلك هو الوجه الثاني من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود
فان من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
لا يجوز له ان يكون من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
وهو من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود
الى وجه فان الوجود من غير سبب في الوجود والاحتياج الى سبب في الوجود من غير سبب في الوجود

بالمتحدة والدليل على ذلك انهما المعلوم من حيث كونهما
 بالحدس بضرورة علمية ان المطلق له حاصره ان حدث كل
 من الجزئيات انما يستلزم حدوث المطلق او كانت متناهية
 في جانبها لا في غيرهم من كلفق البداية بالمطلق ضرورة انه لا يوجد
 للمطلق في الخارج الذي ضمنه الجزئيات اما اذا كانت الجزئيات
 غير متناهية من جانب الذي فلا لان المطلق كما يوجد في ضمنه كل
 جزئي له بداية في حد من تلك الجزئية ارس من حصة تحفة في ضمنه
 ذلك الجزئي الذي له بداية له فيجب ان ياخذ هذا المبدأ حكمها
 ايضا اعني عدم البداية ووجه الاستلزام حدوثه لبقائه في الدنيا في الماضي
 في ضمنه تلك الجزئيات الغير كما لا يخفى والاستلزام في انقضاءه جواب
 سوال كان قبل ان يلزم في انقضاءه جواب سوال كان قبل ان يلزم
 في انقضاء الواحد بالمتفادين اعني البداية واللد بداره وهو بوط وحاصل
 الرفع ان انقضاء المطلق بالمتفادين حاصرك الحيات والذات
 فان الجزان في صفة الحكم لا يصحك بالمتفادين المتكففة من كون
 في طاقه ولا ناطق وايضا لو صح ان تحقق اجمالا وحاصره لو استلزم بداره
 كل واحد من الجزئيات بدارية المطلق واللا يستلزم نهية كل واحد من
 الجزئيات بدارية المطلق واللا يستلزم نهية كل واحد من الجزئيات
 نهية المطلق وليس كذلك واللا يلزم ان كوصف نعم الجان بالمتفادين
 ضرورة ان كل جزئي منها متناه فيلزم ان يكون مطلق نعم الجان
 متناهي مع انهم لا يقولون به واما حررنا ان ما قبل ان فاعلم نعم
 الجان على الوكاك قياس مع الفارق لان الوجود بالفعل في كل مرتبة
 متناهية ومقتضى عدم تناسلها انه لا ينبغي الى حد لا يوجد بعده مثلها بخلاف
 الحركات فان المجرودة متناه بالفعل وروستة صفة غير متناهية ليس
 لا هذا الفرق لا يقدح في النقص المذكور كما لا يخفى ^{فان} قاله صوب
 ان ياسبه ان ياسب على سوال الذي بالمتفادين الجزئيات المجرودة
 من الحركة في جهة بناء على بديان التطبيق فانه جاز في الامور المجرودة

مطلقا لو كانت متعاقبة او مجتمع من مرتبة الى مرتبة متعاقبة كسج
اش والدرج ولذا كان جميع الجزئيات متعاقبة ذابراية تكون
المطلق كذلك فيلزم حد وثيقا قطعا . فخص بالذات معنى خاصا
بالذات كدلالة كلام المحققين فيه والفقهاء دفع كلامه للبيان ما مر وقد
والاخرى بغيرها في علم الجسم او الجوارح كدلالة المكان فانه لا ينفك الجسم
فقط . فقلت الصفقة وكذا انه منع للذات من وجودها وان لم
للمكان مما لا يكون له وجود المكان من حمله العالم او انما يلزم ذلك لو كان
بمعايير الواجب كمنه لا يكون ان يكون ذلك الجوارح انما يستند اليه
الحواشي صفته للواجب مع او مجموع ذلك الواجب وصفته فان كل
منها جازم الوجود ضرورة احتياج الصفقة الى ذات وان كان الجوارح
يستلزم المكان الكل ليس من حمله العالم لعدم كونها سور الوجود
اما الصفقة فقط واما الجسم فانه ليس بالذات والصفة وكل منهما
ليس بغير الذات فلا يكون الجسم ايضا غير باولده لا معايرين
الكل والجوارح فقلت هذا لا يفرنا انه يعنى الجسم الجارح الذي لا يكون
معاير الواجب فلا يفرنا ان غير تسليم الدخول في الذات ووجودها
مع وهر للزم لو اوتيتي سلم المحدثات انه او الى صفته او الى مجموعها
ففرده الى كلفى الحقيقة كذا الموصى بدرون الذات مع . وكلام
في المعايير المعايير ان هو المقصود بالتلف في قولنا ان لو كان جوارح الوجود
بالمعاير المعايير والمعاير للواجب وذلك في صفته الملازمة من قولنا
في الدلائل دفع مائة النقص وقوله كلامنا ان الجوارح المعايير للملازمة
المعقولة فلهذا من تمام الجواب فنحن قال انه جواب ثانيا لم يأت
بشيء لعدم استقلاله في الجواب كالدخول في الجواب بعض الاماكن
بانه لا يمكن كونها جوارح وجوده لانهم لم يقولوا بانها من الصفات لان
كل حكمة محدثة عند من انتهى بقوله في الجواب لا بد من مائة الشبهة
لانها اذا لم تكن ممكنة فلا بد ان يكون عارضة لذاتها وهرج او واجبة
لا بد منها ولا تغير في شيء من الصفات ليست عين الذات

ولذا خبر ما خرج برزخنا لانتم انه اذا لم يكن محدثا للعالم واجب
 الوجود مكان ممكن الوجود اذ هو برزخنا لانتم انه اذا لم يكن محدثا
 للعالم واجب الوجود لانه كان ممكن الوجود لانه قد يكون
 من جهة العالم لم لا يجوز ان يكون واجبا للوجود لانه قد يكون
 كذلك من الدنيا والى ما ذكره المتكلم على ان هذا في الحقيقة قول بالمكان
 الصفات كما لا يخفى وما ذكرناه ظاهره انما كان ما يتقدمه دفع الدعا من
 المذكور من ان المردف قوله اذ لو كان جائزا الوجود لانه لو كان الذات
 جائزا الوجود لكان من جهة العالم اذ كل ذات جائزا الوجود لابد
 عليه ان يكون له ما يعلم به العالم بخلاف صفاته نعم لان من يزاد
 المنع المذكور بان لا يمكن ان يكون بغير الذات الواجب الوجود لكان
 الذات الجائز الوجود قد يكون من جهة العالم عالم بجزان يكون من
 صفاته على ان يكون ان العالم قد يكون الذات الجائز الوجود محدثا
 للعالم دون الصفات الجائز الوجود وليس كذلك لكن من علم
 ان بعض ان لا يدبر بالعالم في قوله لكان من جهة العالم مستد بان
 لا يكون من جهة ان لا يدبر بالعالم صفا الكبر من لدن قوله عليه السلام
 في قوله بعض محدثا للعالم ان لو كان من جهة العالم لكان محدثا للعالم اذ
 المفروض محدثا لا يثبت حدوده ولا يخفى كما هو عليه في قوله
 المحدث لا الله بدين محدث فيجوز ان يكون من جهة مطلق العالم
 محدثا لا حيث حدوده ولا يكون من جهة بغيره من صفاته انفس ذات
 الحق افي المنع المذكور بقوله يجوز ان لا يكون مما ثبت حدوده والى ان
 بقوله خلق كونه محدثا لذلك والفقر على ان منع لشم طبع الدوى او انما
 بغير ذلك لكان من جهة من والى ان بان هذا دليل على صفاته
 الجوازات ليس تمام لعدم تامة في ان ذات كماله في ان الواجب
 بان هذا المنع لا يضرنا لانه اذ كان جائزا الوجود كيف استقام الى الواجب
 لا يمكن من حيث الواجب لان مقتضى الحق ان لا يندلج لال بطر من ذلك
 غير تام اذ لا يلزم من كونه جائزا الوجود كونه مما ثبت حدوده حتى لا يضر

محدث ذلك بما ذكره المحقق الاستدلال بطريق الامكان وذلك لعدم
عدمه وعدم وجوده المتع عليه واجانب بعض الفضلاء
بان كون ذلك الى غير ما ثبت وجوده وحدوثه لازم اما وجوده
فقدان علمه الوجود لا يكون معده وما بالافتقار وانما حدوثه فذلك
كل ممكنه حادث انتهى كلامه ولا يخفى ان هذا لما يتم اذا ثبت ان
ممكنه حادث ودون خط الفناء وحمل المحدث بعضه ان الحوادث
غنى المنع المذكور بافتقار الشئ الى ما وحمل المحدث في قوله
العالم هو العلم قائم على المحدث بالذات بتفسير حاصل الاستدلال
المحدث بالذات اي يكون محضاً من عدمه اما الوجود بذاته ولا
يحتاج الى غيره احكاماً للعالم بالذات الواجب الوجود اذ لو كان
جائز الوجود لكان من جملة مطلق العالم فذلك يقتضي حدوثه بالذات
منه لا يوجب الى العلم مما لا بد منه كلامه انما كان قوله ضرورة افتقار
ترجحه في ان المراد هو انه لا بد من الشئ والمحدثات مطلقاً ولو
كان بالذات او بالغير لانه الفرض وانما انه لا بد من الشئ
اما المحدث مستغن عن الغير فذلك مقتضى ما نقله ان الشئ ولانه
لو كان المراد ما ذكره كفى ان يبق لو كان جائز الوجود لم يصلح محدث للعالم
ولما حجة الى قوله ان من حكم العالم ولا منفع يكون الاستدلال على
الى طريق الامكان فذلك قوله وهذا قريب وقد انظر كلام الشيخ على
ما سبق من الاستدلال وبره عليه ان حمل المحدث على المحدثات
بالبعض المذكور يحل الحكم عليه بقوله هو الصحيح بديهياً اذ ينص الشيخ المحدث
المستغن عن الغير المستغن عن الغير واحداً الوجود فذلك يكون من
المسائل المطروحة بالذات ولا يخفى على الاستدلال وتام انقضاء
الجليس جعل المحدث في قوله والعالم بجميع اجزائه محدث على المحدث
بالذات بغير محمول الاستدلال انه لو لم يكن صفة العالم واجبه الوجود
لكان جائز الوجود صحيحاً الى غير من حكم العالم انما ثبت حدوثه
الذاتي فلم يصلح محدثاً لذلك وينبغي في الغير ان لا يكون لان الجائز

المتباينين لولا محجب ان يكون من العالم الحادث بالقدرة است سواء
 كان حادثا زمانيا او متزايلا بالعدم ككلامهم انهم وان جاز نظر الى ظاهر
 عبارة المصنف ثبت صريح هناك بان المراد بالحادث الخلق من
 العدم اما الوجود بمعنى انه كان معدوما فوجد فلا يتم الدليل انتهى كلامه
 وفيه ان المتكلمين لم يقولوا بالحدوث الذي انما هو على ما صرح به الله
 في بحث التكوين بقوله ان هذا معنى القديم والحادث بالذات
 على ما يقول به الفلاسفة واما عند المتكلمين فالحدث بالوجود
 بذاته انما يكون مسبوقا بالعدم والتقديم بخلافه فالوجه المذكور
 ليس بصحيح لانه مما لا لب فيه كلام الله تعالى والشيء لا يدل على غيره
 يعني لو كان جائزا للوجود لكان من حكم العالم ولو كان من حكمه لكان
 دليل على وجوده والحدوث لان العالم اسم لا يصلح لكل جزئ منه وبذلك على
 وجود مبداء له لكنه لا يصلح دليل على وجود المبدأ او ان الشيء لا يكون دليل
 على نفسه فلا يكون مبداءا وحدلولي للعالم اذ لا يكون في ارحاب علم
 دلالة على نفسه من العالم واذ لم يكن من العالم لم يكن مبداءا على ما
 يقتضيه الملازمة التي في قولنا لو كان جائزا للوجود لكان من حكم العالم
 فيلزم حينئذ مبداءا وان يكون من العالم وان لا يكون منه ذاته
 تناقض لو تحقق ان يكون معنى قوله اذ لا يكون من العالم انه لان
 كونه مبداءا وحدلولي من العالم الذي هو علامته ودليل اذ لم يكن من
 العالم لا يكون مبداءا وقد كان حينئذ كونه مبداءا وحدلولي من العالم
 فيلزم حينئذ كونه مبداءا ان لا يكون مبداءا وان يكون من العالم والى
 لا يكون منه وانه تناقض فلا يكون مبداءا وحدلولي للعالم وهذا هو
 ان الاول اظهر واقر بلى الفهم وقد وقع في بعض النسخ ما يدل على
 ان في قوله اذ لا يكون او الفاعلة للشيء انه اذ لم يدل على نفسه بل من
 ان لا يكون من العالم وعلى كلا التقديرين يلزم التناقض فلو تحقق
 كونه مبداءا ومن العالم ولا يخفى انه لا يفيق الا معنى التمسك به في تحقق
 لزوم كلاً الاخرين بل لا يراد بكلمة في الاصل من الثاني وترى كيف

فاما ان طريقه الخدوش انه حاصل الاول ان اعيد العالم
 لو كان جائزا لوجوده لكان من جملة العالم لو كان جائزا لوجوده لكان من جملة
 العالم الخدوش هو محدث فلا يصح مبدأه والدليل ان الشيء على نفسه
 لكونه محدثا ومجمل الشيء ان مبدأه الممكن ان يكون جائزا لكان
 من جملة الممكنات فلا يصح مبدأه بدو وجه القرب طرأ ذلك
 فرق بينهما لا بحسب الوجود والدليل ان كونه المبدأ في اقوز على ما بين في
 موضع البطلان الشبهة اقامة دليل مع بطلانه سواء فهم على بطلانه لا
 واذا كان معنى البطلان ما ذكرناه المتكسك في اثبات الواجب بالوجود
 بطلان التسلسل وفقا الى اقامة ذلك الدليل المنتهى بطلانه فيكون
 وفقا الى البطلان اذ لا معنى له الاقامة وسيلته في بطلانه وهو متحقق
 فيكون محصورا كلام الشرح وقد يتوهم ان هذا دليل انه لو قدر توهم
 ان هذا دليل على اثبات الواجب من غير وفقا الى اقامة دليل
 ينتج بطلان الشرح وليس كذلك بل هذا الدليل من جملة اوله بطلان
 الشرح والافتقار في اثبات الواجب الى اقامة وفقا الى اقامة دليل
 ينتج بطلان الشرح فلا يكون وسيله من غير الاستدلال وما ذكره الشرح
 بل هو ان رده الى اعداد بطلان الشرح ان يقيد ان هذا الدليل مستلزم
 ومتبع لا يصح بطلان الشرح لا الاحتجاج في اثبات الواجب بهذا الدليل
 دليل الى البطلان والمدرج هذا لان هذا الدليل اذا كان اثباته الى
 اعداد لا ينتج بطلان الشرح يكون الافتقار الى اقامة وفقا الى البطلان
 هو في قوله البطلان الشرح ان معنى في اختيار الشرح لفظ البطلان في
 قوله بل هو ان رده الى اعداد الى البطلان الشرح دون ان يكون بطلانه
 اثباته الى ما يمكن ونحوه معنى البطلان اقامة دليل ينتج البطلان
 بطلانه لو كان معناه اقامة الدليل على بطلان الشرح لا يصح العبارة لانه
 لا يغير الحقيقة بل هذا الدليل ان رده الى اعداد لانه اقامة
 الشرح على حقيقة رده الى اعداد الدليل لم يغير على بطلانه بل على
 التبعات الواجب نعم انها واحد من اوله اقامة ينتج بطلانه لا

انها يلزم الف والحمد لله لو كان عبارة الشئ بغير من احد البطلان الشئ
 وليس كذلك فان عبارة حركته في ان الشئ الى احد البطلان
 التسلسل والاختفاء في ان كون هذا الدليل مقاما على اساره الجواب
 لا ينافي كونه الشئ الى دليل قبيح على بطلان الشئ انما ينافي كونه نفس
 ذلك الدليل على ما اخترقت به لان نقول ليس مراد الشئ من لفظ
 لفظ الاشارة انه ليس من احد البطلان الشئ وانما اشارة
 اليه اذ لا يكون هذا الدليل مستلزما بالنتيجة بل مقصوده انه واحد من
 ادلة البطلان الشئ الا انه اورد لفظ اشارة لانه ليس صريحا في البطلان
 الشئ اذ لم يقع عليه من اثبات الواجب فيكون اشارة اليه
 لا يخفى انه يلزم الف وفي تقدير حمل البطلان على اقامه دليل على
 البطلان هذا ما قيل والحق ان معنى البطلان اقامة الدليل على البطلان
 كما يشهد به الفطرة السليمة وقول الشئ بل هو اشارة الى احد البطلان
 على انه ولذا غيره في بعض النسخ الى البطلان فالمراد المذكور
 في غاية القوة هذا انما يتبين من الكلام والحمد لله لئلا يفتل المرام
 يتم بمجرد خروج العلم بما يعينه اذ ثبت ان الممكنات لا يجوز ان يكون
 علة لنفسها ولا بعضها بل يجب ان يكون خارجا عنها ثبت الواجب
 لان الموجود الخارج عن الممكنات ليس له الواجب اذ لا موجود
 سوى الواجب والممكن واما انقطاعها عنه واما انقطاعه عنك السلب
 وعدم كونهما متناهيته فيحصل بضم مقدمات اخر الى الدليل المذكور في
 ان بقى ذلك الامر الخارج عن السلب يكون على بعض الممكنات ضرورة
 كونه علة لسلب وذلك البعض المستند الى الواجب ومنها التسلسل
 اذ لو كان في اثباتها علاج اما ان يكون الممكن الذي هو علة له واجب
 عليه لذلك البعض وعلى الاول يلزم ان يكون الواجب معلولا
 ودخول ما فرضه خارجا عن السلب وعلى الثاني يلزم تولد العلة من
 المستقلين على معلول واحد الكل بطرفتين فيكون ذلك البعض
 نهائية لسلب الممكنات فينتفي السلب عنده وبما ذكرناه في تقرير

الجمع نقصنا كما لا يخفى فظهر آية أي فظهر مما ذكر ان البطلان المستحق
 انما اثبات الواجب ضرورة كون دليل مقدمه من مقدمات
 دليله فيكون امره لا يتحقق بالعكس كما ذكرنا من ان دليل اثبات الواجب
 معقود الى البطلان الشئ واعلم انه يمكن ان يمتنع ان الشئ كونه املا
 الشئ لازم للدور وبطلان الملازم واما لا يمتنع ان موافق احدهما
 مشعر لآخر وكلاهما بطلان لانه يستلزم كون الشئ على نفسه
 ولعله فانه اذا كان المجرى يكون عليه لكل واحد من الجزئين الذين
 هما على المجرى فيكون على نفسه ولعله وكذلك اذا كان واحد منهما على
 المجرى لانه يكون على نفسه وللاشارة الى ان الشئ هو على المجرى كالمجرى
 من اجزائه وفي هذا المقام انما كانت كثيرة لا يتحقق المقام انما ادع
 قسمة التوقف آية لعدم توقف ذلك الخارج على واحد منها
 البرهان السابق آية اذا حصل ان سلسلة المعلومات لا بد لها من
 على خارجة بقي السلسلة عند ما بطلت ان عدم تنامي المعلومات
 فلا يدل على شيء مما هي لا يكون آية بعينه ان العلة لا يكون الا بخلاف
 لان الكلام في الوحدة هي التي يجب انهما مع المعلول فيكون
 الدليل محققا لا مورا للجمعة ايضا وهذا البرهان آية او برهان التطبيق
 نعم البطلان الشئ من جانب العقل والمعلومات المجمعة في الوجود
 اما كرتية طبعها كما في سلسلة العلم والمعلومات او وضعها كما في الوجود
 او غير مرتبة كالنفوس او المفاعيل كما كانت الفلكية والبرهان
 المتكلمون والحكماء والشرط والاجتماع والترتيب فلا بد من
 فيما ليس فيه الترتيب والاجتماع وبما يفقد عدم تنامي النفوس
 آية او برهان التطبيق يبطل عدم تنامي النفوس انما طرفة المفاصلة
 الذي ذهب اليه انظر او من تتبع حيث قال ان النفس انما طرفة
 قد يسمي بالكون واذا ارادنا المتعاقبة ان لا يندرج في حد ذاته
 التي هي شرط فيضاهيها من البعد والمقدّم والمفارقة من البعد ان
 غير متناهية للامتداد ان التي خاضت عليها الاستناد الى

اقتضا والادوار الفلكية التي لا يتأخر بها والاف السنين في عدم
 مبيها اما الابدان فلا يمتنع فيها على حسب تعاقب الحركات واما
 النفوس فانها وان كانت ثابتة فانها بعد من المفارقة عن الابدان فليس
 اجتماع الامور الغير المتناهية في الوجود ولكنه ليس بها ترتيب
 طبيعي ولد وصيغ وانما قيل في المفارقة عن الابدان لان المتعلق
 بالابدان متناهية عنده البعض فتأخر الابدان ضرورة تنافي الابدان
 لانها مرتبة اه دليل لقوله وبه يبطل يعني برهان التطبيق بطل
 عدم تنافي النفوس المفارقة على تقدير اشتراط التعريف بحركة
 اليها كما ذهب اليه الحكماء ان لم تكن مرتبة بحيث لا يمتنع فيها مرتبة
 بحيث اضافتها الى الازمنة التي حدثت فيها الترتيب بطل
 زمته فنقول لو كانت النفوس الناطقة غير متناهية فلتفرض في كل
 محادثة في اليوم سلك الى غير نهاية وجملة مبداء ما حدثت
 في الازمنة كذلك ثم نطبق بينها على حسب التطبيق الازمنة فان وقع
 بازا لكل جزء من الازمنة جزء من الازمنة نزم كونها نفسا كما لا ريب
 والذات من تنافها وما ذكره بعض الافاضل اه يعني ما ذكر بعض الافاضل
 في عدم جريان في النفوس المفارقة بان هذا انما يتم ان كانت النفوس
 الحادثة في الازمنة المتعاقبة متساوية في العدد فيجب تطبيق الازمنة
 المرتبة كمثل التطبيق بينها لكنها ليست كذلك في كل محادثة
 من النفوس في زمان وجملة اخر اقل من الاول او اكثر في زمان
 آخر كمثل تفاوت الابدان الحادثة في العدد وقد يحدث في النفوس
 في الازمنة مرتبة تحقق احاد الابدان فيها في كل كمثل الانطلاق في افراد
 النفوس بالانطلاق اجزاء الزمان في اية ان هذا انما يدل على امتناع تطبيق
 فرد وفرد وهو غير لازم في التطبيق المتناهي فل او اكثر في كل انطلق
 اجزاء الزمان للمرتبة وان كانت الاجزاء متعاقبة وتكون كمثل ان
 اكثر منها لان كل محادثة من النفوس يوجد في زمان متناهية لان الابدان
 التي هي سطر واحد في هذا الفاصل بعد من تنافها مبيها متناهية لئلا